## وصفتهم بالمتجاوزين

# التجارة: لا يمكن للمحافظات إقامة معرض دون ترخيص

**□ بغداد-البصرة/ متابعة المدى الاقتصادي - وكالات**

أعلنت الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية في وزارة التجارة انه لا يمكن لأية مؤسسة أو حكومة محلية أن تقيم معرضاً دون ترخيص من الشركة باعتبارها صاحبة الاختصاص.

في وقت تستعد فيه البصرة إلى احتضان فعاليات معرض ومؤتمر البصرة الدولي للنفط والغاز الذي سيبدأ في الخامس والعشرين من الشهر الجاري برعاية عدد من الوزارات والحكومة المحلية في المحافظة على ارض معرض البصرة الدولي في ميناء المعقل وبمشاركة عدد كبير من الشركات المحلية والعالمية.

وقال مدير عام الشركة صادق حسين سلطان لـ(الوكالة الإخبارية للأنباء) إن الشركة هي معنية بشكل حصري في إقامة المعارض داخل العراق وخارجه ولا يمكن لأي حكومة محلية او مؤسسة سواء أكانت تابعة للقطاع العام أم الخاص إقامة معرض دون ترخيص وتنسيق من الشركة العامة للمعارض باعتبارها صاحبة الاختصاص الحصري في هذا المجال.

وأضاف أن هناك تجاوزات تصدر من قبل البعض من المنظمين من خلال تنظيم معارض دون العودة إلى الشركة مما يحدو بالشركة إلى اتخاذ إجراءات قانونية بحق هذه الشركات المنظمة التي تتورط في مثل هذه المخالفات من خلال إدراجها ضمن القائمة السوداء وحرمانها من المشاركة في المعارض الرسمية.

وتابع سلطان أن الشركة استطاعت التنسيق وتوقيع عقد مع محافظة أربيل في إقليم كردستان لإضفاء الشرعية والقانونية على المعارض التي تقام هناك موضحاً انه تم إرسال خطابات إلى محافظتي السليمانية ودهوك للاتفاق معهما في تنفيذ إجراء مماثل لما حصل مع محافظة أربيل.

وتستعد محافظة البصرة إلى إقامة معرض ومؤتمر دولي للنفط والغاز في الخامس والعشرين من هذا الشهر وبمشاركة عدد كبير من الشركات المحلية والعالمية وبرعاية عدد من الوزارات والحكومة المحلية في المحافظة البصرة على ارض معرض البصرة الدولي في ميناء المعقل.

من جانبه قال مدير ميناء المعقل علي ناصر العيداني لـ(المدى الاقتصادي): لقد تم استكمال اغلب الاستعدادات والمعرض سيقام في موعده المحدد.

و أضاف العيداني: أن إدارة الميناء غير معنية بهذه التصريحات لأنها أجرت الأرض التي سيقام عليها المعرض.

وتابع أن الجهة المنظمة هي المعنية بهكذا إشكال مع وزارة التجارة أو الشركة العامة للمعارض.

هذا ونقلت الوكالة الإخبارية للأنباء عن مصادر أن هذه هي المرة الثالثة التي تشهد فيها ارض المعرض فعالية عالمية بعد المعرض الأول الذي تخصص في مجالات الماكنات الصناعية والإنشاءات والإعمار والمعدات ومستلزمات المستشفيات والأغذية والمشروبات والسيراميك والحجر والمرمر والسيارات وقطع الغيار ومفروشات المنازل والديكورات وماكنات التعبئة والتغليف والملابس الجاهزة والأحذية وغيرها.

وأضافت الوكالة: أن المعرض الثاني الذي تخصص بمجال الإنشاءات والبلديات اتسم بمشاركات على مستوى كبريات الشركات المحلية وعدد كبير من الشركات العالمية وإصرارها على الحضور والمشاركة لمعرفتها الأكيدة بأن البصرة تتمتع بأهمية جغرافية وإستراتيجية متميزة، فهي تجاور ثلاث دول، وتقع على رأس الخليج العربي، وتوصف بأنها ثغر العراق وهي المنفذ البحري الوحيد في العراق للاتصال بالعالم عبر ثلاثة خطوط ملاحية عالمية وهو ما يوفر لها ميزة القرب من الأسواق الإقليمية والعالمية وانخفاض كلفة النقل و توافر مصادر الطاقة وبالذات النفط والغاز الطبيعي بأسعار وتكاليف تنافسية مع ضمانات توريد وتوفير الطاقة لآجال طويلة مشيرةً إلى أن البصرة وكما هو معروف تعد واحدة من أعظم المدن في العالم لاستقطاب الاستثمار ولإقامة مشاريع عملاقة قادرة على استغلال الثروات البشرية والطبيعية ولهذا كانت طلبات المشاركة في المعرض الجديد قوية وكبيرة لما تتوقعه الشركات المشاركة من نجاح تام لفعاليات المعرض وللشركات أيضا عن طريق التعريف بتخصصها وإنتاجها وغير ذلك، مبينة أن مجموعة بيراميدس انترناشيونال الدولية وشركة اكسبوتيم للمعارض الدولية لازالت تواصل تقديم دعواتها للمنظمات الدولية والمحلية وجميع الأطراف المعنية للمشاركة أو لزيارة هذا الحدث الكبير على ارض معرض البصرة الدولي بميناء المعقل الذي سيقام تحت شعار (العراق) يساهم بفاعلية في تأمين إمدادات الطاقة المستقبلية للعالم.

وتابعت الوكالة: أن هذا الحدث سيلقي الضوء على الرؤية الحالية والمستقبلية المطلوبة لصناعة النفط في العراق و الخطط ذات الصلة لإنتاج النفط والتكرير ومعالجة الغاز وتوزيع المنتجات وسد الحاجة المحلية والتصديرية للنفط والغاز والمنتجات، وبناء على ذلك سيتم التطرق إلى البنية التحتية المطلوبة للتعامل في إنتاج الكميات الضخمة من النفط و الغاز، ومعالجة ونقل و تصدير هذه الكميات من المنافذ المحلية والإقليمية وقد تم حتى الآن انضمام أكثر من ٣٠ دولة، وأكثر من ١٥٠ منظمة وطنية ودولية منشغلة ألآن في بناء مواقعها المخصصة لها في ألمعرض،و تمثل هذه المنظمات مجموعة واسعة من ٢٥٠ شركة متخصصة في إنتاج النفط و الغاز و الشركات المصنعة للمكائن والمعدات والمواد وجميع مقدمي الخدمات المطلوبة لإسناد تحقيق أهداف وخطط الصناعة النفطية العراقية.

و ذكرت الوكالة: انه فيما يتعلق بالمؤتمر الذي سيعقد بالتزامن مع المعرض سيتم إطلاع ممثلي جميع الأطراف المشاركة من الشركات والجامعات والمعاهد والمشاركين فرديا على وضع الصناعة النفطية في العراق الحالية منها والمستقبلية وآفاق العرض والطلب للطاقة في العالم للمدة ٢٠١٠ – ٢٠٣٠ ومدى فاعلية دور صناعة النفط في العراق بالمشاركة في تأمين (ميزان الطاقة العالمي) وسيجري تقديم عدد من الدراسات والبحوث في المجالات التقنية والقانونية و الاستثمار و التمويل و تكنولوجيا المعلومات وخدمات النقل والإمداد والأمن وسوف تتكشف عن هذا الحدث تفاصيل أكبر مشروع في العالم ليس للصناعة النفطية في العراق فحسب، بل لجميع الخدمات الحيوية اللازمة لتحسين نوعية الحياة لعموم شعب العراق في جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، التي ستنفذ خلال العقد المقبل للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ وما بعدها وستكون لهذه التظاهرة الاقتصادية فوائدها التي ستتحقق للمشاركين من الشركات والزائرين في مجالات المعرفة، ووضوح خطط ومشاريع العراق المتنوعة وتوافر العمالة المحلية من عدد ونوع ومستويات، والترابط والتواصل بين الشركات والأفراد و تنمية العلاقات و ما يترتب عنها من شراكات تجارية ستساعد على الانطلاق في تنفيذ أكبر مشروع غير مسبوق في العالم، حجما وتوقيتا.

# الزراعة: خطة إستراتيجية لمواجهة الارتفاع الحاد بأسعار السلع الغذائية

**□ بغداد/وكالات**

قال وكيل وزارة الزراعة مهدي ضمد القيسي ان خطة إستراتيجية أعدتها وزارته لمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية بعد تصاعد أسعار استيراد الغذاء العالمي. و أضاف القيسي: أن الوزارة وضعت خطة مهمة لتفادي ارتفاع الأسعار بسبب التغيرات المناخية في العالم الذي يؤثر على إنتاج المحاصيل الزراعية ووفرتها عالميا، وقد شرعت بمشروع استراتيجي مهم لتقنيات الري بالرش لمحصولي الحنطة والشعير لمساحة ٣ ملايين دونم في عموم العراق".

وبين القيسي أن الهدف من ذلك "هو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتلبية متطلبات البطاقة التموينية من خلال استخدام تقنيات الري بالرش المحوري والثابت ذات سعات مختلفة من ٦٠ــ٨٠ و١٢٠ دونما وحسب إمكانية الفلاح بدعم من الدولة بنسبة ٥٠٪ من أسعار المنظومات".

# طلب تمديد آخر لحماية أموال العراق.. وتقدم للأداء المصرفي الخاص على الحكومي

**□ بغداد/وكالات**

قال وزير الخارجية هوشيار زيباري إن تأخير تشكيل الحكومة وعدم تحقيق ما كان يجب أن يكون في إيجاد بدائل لحماية الاموال العراقية، قد أدى بالتالي الى تمديد الحماية للأموال والممتلكات العراقية في الخارج، مرجحاً ان يكون هذا التمديد الأخير بعد خروج العراق من طائلة الفصل السابع.

و نقلت الوكالة الإخبارية للأنباء عن زيباري: إن مسألة وضع أموال العراق في صندوق تنمية العراقDFI لحمايتها من الضياع بسبب الدعاوى المرفوعة من أشخاص ومؤسسات ضد النظام العراقي السابق تعتبر من المسائل المهمة، معرباً عن اعتقاده بأن تأخير تشكيل الحكومة وعدم تحقيق ما كان يجب أن يكون في إيجاد بدائل للمصارف المحفوظة فيها هذه الأموال لحمايتها قد أسهم في طلب التمديد لحماية هذه الأموال، مرجحاً أن يكون هذا التمديد هو الأخير بعد خروج العراق من طائلة الفصل السابع.

وكان مجلس الأمن الدولي قد أصدر في آذار عام ٢٠٠٣ قراره المرقم ١٤٨٣ الذي وضع أموال العراق في صندوق تنمية العراق DFI لحمايتها من الضياع بسبب الدعاوى المرفوعة من أشخاص ومؤسسات النظام السابق.

فيما قال رئيس هيئة الأوراق المالية عبد الرزاق داود السعدي : أن العراق خاضع إلى قرار مجلس الأمن بخصوص الأرصدة والأموال المجمدة والذي صدر عام ١٩٩٠، وقد صدر قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٨٣ عام ٢٠٠٣ الذي منح الحماية القانونية لأموال العراق المودعة في الصندوق الدولي ضد أية ملاحقة قضائية أو قانونية أو أحكام صادرة لمصلحة أطراف خارجية.

وكشف السعدي عن سعي وزارة المالية ووزارة الخارجية إلى رفع الحماية الدولية وإخراج العراق من الفصل السابع وتولي العراق حماية أمواله في الخارج.

و على صعيد متصل أكد البنك المركزي العراقي أن الأداء المصرفي الخاص تفوق على أداء المصارف الحكومية خلال الفترة الماضية، مبينا أن خلوها من القيود والروتين المتبعة في المصارف الحكومية كان سببا رئيسا في تطور عملها.

و من جانبه قال مستشار البنك المركزي العراقي د. مظهر محمد صالح بحسب الوكالة الإخبارية للانباء: إن قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ الصادر في آذار ما زال يوفر الحماية للأموال والممتلكات العراقية في الخارج، ولا سيما صندوق تنمية العراق المفتوح لدى البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك، وهو الحساب الذي تودع به عائدات النفط، والتي تستقطع منه تعويضات حرب الكويت البالغة ٥٪ من تلك العوائد.

يذكر أن هذا الحساب يدار من جانب البنك المركزي كونه الوكيل المالي للدولة، كما أن هناك ضمانات إضافية صادرة عن الرئيس الأميركي لحماية أموال البنك المركزي العراقي في الولايات المتحدة من أي ملاحقة قضائية تثار هنا وهناك ضد مصالح وأموال العراق، ويطلق عليه الأمر التنفيذي للرئيس والذي يجدد سنويا والنافذ المفعول حتى منتصف السنة القادمة.

وأكد صالح أنه لا توجد بلاد في العالم لم تتعرض مصالحها إلى التهديد من جانب الأجهزة القضائية في العالم. ولكن العراق بشكل خاص وبسبب مديونيته السابقة لعام ١٩٩٠ ما زال يتعرض لبعض الدعاوى القضائية هنا وهناك، والتي تمثل مطالبات مختلفة سواء من دائنين تجاريين أو أفراد عاديين، وأن المؤسسة العدلية العراقية تجابه هذه الدعاوى بكفاءة عالية لضمان حقوق العراق.

وفي الصعيد ذاته قال مستشار في البنك المركزي د.مظهر محمد صالح لوكالة كردستان للأنباء آكانيوز: إن "المصارف الخاصة تقدمت بشكل كبير من خلال تطوير تعاملاتها النقدية بعد متابعة ومراقبة مكثفة من البنك المركزي العراقي خلال الفترة الماضية".

و أضاف صالح: أن المستقبل في العراق سيكون للتعاملات المصرفية للمصارف الخاصة كونها متحررة من القيود الروتينية الحكومية وتقوم باستحداث دائم لعملها.

و بين صالح زوال التخوف من التلاشي لدى الشركات الاستثمارية ورجال الإعمال من إيداع أموالهم في المصارف الخاصة بعد أن أثبتت أهمية دورها"، مشيرا إلى أن "تزايد أعداد المصارف الخاصة في العراق يدلل على انتعاش الواقع الاقتصادي وتحرره من القيود المصرفية القديمة".

وكانت وزارة المالية العراقية قد قررت في ١٩ أيار/ مايو الماضي تشكيل لجنة لتطوير وتنظيم عمل المصارف الخاصة في البلاد، بسبب التخوف لدى رجال الأعمال والمستثمرين من إيداع الأموال في هذه المصارف.

ويبلغ مجموع رؤوس أموال المصارف العراقية الخاصة مليار و٦٠٠ مليون دولار خلال العام الحالي، بعد أن كان ٣٠ مليون دولار عام ٢٠٠٤.

ووصل عدد المصارف الخاصة إلى ٣١ مصرفا في عموم العراق، فيما ازداد عدد فروعها في بغداد والمحافظات من ١٠٠ إلى أكثر من ٦٠٠ فرع لتتنافس في عددها ومستوى خدماتها مع فروع مصرفي الرافدين والرشيد.

# التخطيط: الشق التشغيلي من موازنة عام ٢٠١١ لم يطرأ عليه تغييرات واسعة

**□ بغداد/ آكانيوز**

كشفت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي أن الشق التشغيلي في موازنة عام ٢٠١١ لم يتم إجراء تغييرات واسعة عليه كونه يتعلق بمستوى معيشة المواطنين.

وقال وزير التخطيط والتعاون الإنمائي علي بابان لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز)، إن"الشق التشغيلي من موازنة عام ٢٠١١ أخذ اهتماما كبيرا لأنه يتعلق برواتب الموظفين والبطاقة التموينية وأمور أخرى تهتم باحتياجات المواطن".

و اضاف بابان : ان موازنة عام ٢٠١١ أعطت الأولوية للشق التشغيلي، وهذا أمر غير مناسب اقتصاديا، إذ يفترض أن تضع المؤسسات الحكومية آلية لتقليص الشق التشغيلي من دون التأثير على دخل العراقيين".

وكانت وزارة المالية العراقية قد أعلنت الشهر الماضي الانتهاء من وضع مشروع موازنة العراق لعام ٢٠١١، وتخصص الموازنة الجديدة حصة كبيرة للاستثمار، لدعم إستراتيجية الحكومة للتنمية التي ستستمر للسنوات الأربع القادمة. وتبلغ الموازنة المبدئية للعراق في عام ٢٠١١ نحو ٨٦ مليار و٤٠٠ مليون دولار بافتراض سعر النفط ٧٠ دولاراً للبرميل الواحد، أي بزيادة تصل إلى ١٤ مليار دولار عن الميزانية الماضية.

وقال بابان أن "ملف الموازنة المالية لابد أن يتم التعامل معه على أساس القيمة الاقتصادية من دون أي تدخلات سياسية أو حزبية، كما يفترض وضع مصلحة البلاد ورفع الواقع المعيشي للعراقيين في الأولوية".

وشدد بابان على أن "موازنة عام ٢٠١١ تتطلب تقليص الوزارات لنفقاتها الاقتصادية والتقليل من مستوى الصرف المالي العام لها خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الخاصة".

# الصناعة توافق على إنشاء مدينة صناعية في كركوك

**□ كركوك/ السومرية نيوز**

أعلنت هيئة استثمار كركوك عن موافقة وزارة الصناعة والمعادن العراقية لإنشاء مدينة صناعية تعد الأولى من نوعها في المحافظة، كما أعلنت أنها ستوقع عقدا مع شركة أسترالية تعمل بشراكة مع شركة عراقية لتنفيذ مشروع مجزرة حديثة بكلفة ستة مليارات دينار عراقي. وقال نائب رئيس الهيئة أسعد فاضل لـ"السومرية نيوز"، إن "هيئة استثمار كركوك تلقت الموافقة من قبل وزارة الصناعة والمعادن على إنشاء مدينة تخصص للصناعات الخفيفة والمتوسطة"، مبينا أن "المشروع سيكون الأول من نوعه بعد تحديد المكان الذي سينفذ فيه، والذي يضم بنى تحتية وطرقا مختلفة ويساهم في إنشاء العديد من المشاريع الصناعية في كركوك". و اضاف فاضل: جرى توقيع مذكرة تفاهم مع شركة صلاح الدين العامة، لغرض إعداد دراسات ومخططات كاملة لهذا المشروع، ومن ثم الشروع بتنفيذه من قبل الشركة"، معتبرا أن "هذا المشروع سيكون بمثابة مدينة صناعية متكاملة في المحافظة، وسيتم تحديد ميزانية خاصة له".

## بورصة الأسعار

### أسعار المواد الانشائية

| نوع المادة | الكمية | السعر بالدينار |
|---|---|---|
| السمنت العادي | ١ طن | ١٦٠,٠٠٠ |
| السمنت المقاوم | ١ طن | ١٧٥,٠٠٠ |
| السمنت الابيض | ١ طن | ٢٠٥,٠٠٠ |
| الرمل | ١٥ م٣ | ٤٠٠,٠٠٠ |
| الحصى | ١٥ م٣ | ٤٠٠,٠٠٠ |
| الطابوق | ٤٠٠٠ طابوقة | ٧٥٠,٠٠٠ |
| شيش ١/٢ انج | ١ طن | ٧٠٠,٠٠٠ |
| كاشي عراقي | قطعة واحدة | ١,٠٠٠ |
| الجص | قلاب سكس (٢٠م)٣ | |

### جدول باسعار الفواكه والخضراوات

| المادة | السعر بالدينار | المادة | السعر بالدينار |
|---|---|---|---|
| برتقال عراقي | ١٠٠٠ | خيار | ٧٥٠ |
| برتقال مستورد | ١٠٠٠ | طماطة | ٧٥٠ |
| ليمون عراقي | ٤٠٠٠ | فلفل | ١٠٠٠ |
| ليمون مستورد | ١٥٠٠ | باذنجان | ١٠٠٠ |
| رمان | ١٠٠٠ | شجر | ٧٥٠ |
| لالنكي | ١٢٥٠ | بصل بانواعه | ٧٥٠ |
| عنب | ٧٥٠ | بطاطا | ١٢٥٠ |
| موز | ١٠٠٠ | باميا | ٣٠٠٠ |
| رقي | ٣٥٠ | نارنج | ١٠٠٠ |
| بطيخ | ٢٥٠ | تفاح | ١٢٥٠ |

### اسعار اللحوم

| المادة | الكمية | السعر |
|---|---|---|
| ١- العراقية | | |
| دجاج | ١ كغم | ٤٠٠٠ |
| لحم | ١ كغم | ١٥,٠٠٠ |
| سمك | ١ كغم | ٨٠٠٠ |
| ٢- المستوردة | | |
| لحم هندي | ١ كغم | ٣,٠٠٠ |
| لحم هندي مراد | ١ كغم | ٥,٠٠٠ |
| دجاج برازيلي | ١ كغم | ٢,٥٠٠ |
| دجاج برازيلي مراد | ١ كغم | ٣,٢٥٠ |
| افخاذ امريكي | ١ كغم | ١,٥٠٠ |
| دجاج كفيل | ١ كغم | ٤,٠٠٠ |
| سمك | ١ كغم | ٢,٥٠٠ |

### اسعار السكائر (كَلوص)

| | |
|---|---|
| اسبين | ٥,٧٥٠ |
| بن | ٤,٠٠٠ |
| ميامي | ٤,٠٠٠ |
| غمدان | ٣,٧٥٠ |
| دفدوف | ١٠,٥٠٠ |
| دنهل | ١٦,٠٠٠ |
| كَلواز | ٥,٧٥٠ |
| جيتانز | ٧,٥٠٠ |

### أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

| العملة | السعر بالدينار | العملة | السعر بالدينار |
|---|---|---|---|
| يورو | ١٤٦٠ | دينار اردني | ١٦٠٠ |
| دولار امريكي | ١١٨٠ | ريال سعودي | ٣٤٠ |
| جنيه استرليني | ١٨٦٠ | درهم اماراتي | ٣٦٠ |
| ين ياباني | ١٥ | ليرة سوري | ٢٣ |
| دينار كويتي | ٣٩٠٠ | ليرة لبنانية | ١ |
| تومان ايراني | | | |

### اسعار المواد الغذائية

| المادة | الكمية | السعر بالدينار |
|---|---|---|
| طحين صفر عراقي | ٥٠ كغم | ٤٧,٠٠٠ |
| طحين صفر اماراتي | ٥٠ كغم | ٤١,٠٠٠ |
| رز عنبر عراقي | ٥٠ كغم | ٦٥,٠٠٠ |
| رز اميركي | ٥٠ كغم | ٢٠,٠٠٠ |
| رز هندي | ٣٩ كغم | ٤٧,٠٠٠ |
| دهن طعام | ١٥ كغم | ٢٤,٠٠٠ |
| زيت | ١ لتر | ١٧٥٠ |
| سكر | ٥٠ كغم | ٥٢,٠٠٠ |
| شاي | ١ كغم | ٥٠٠٠ |
| شاي الوزة | ٤/١ كغم | ١٧٥٠ |
| شاي تفاحة | ٤/١ كغم | ١٥٠٠ |
| شاي عطور | ٤/١ كغم | ١٥٠٠ |
| معجون طماطة | ١ كغم | ٢٥٠٠ |
| بيض | ٣٠ بيضة | ٥٠٠٠ |
| شعرية عراقية | ١ كغم | ١٥٠٠ |